مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية

اسم المقال: نظرات في العطف على المعنى
اسم الكاتب: د. سناء الريّس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2919
تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 04:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

نَـظَـراتٌ في الـعَـطْـفِ علـَـى المَعْـنَـى

د. سناء الريّس*

المُلَخَّصُ

يتناولُ هذا البحثُ ظاهرةَ العطفِ على المعنَى، ويهدِفُ إلى إعادةِ النَّظرِ في بعضِ المُصطَلَحاتِ التي تتَّصلُ بها وتأصيلِها من خلالِ النَّظرِ في الأمثلةِ والشواهدِ المحمولةِ عليها في كلامِ المتقدّمينَ من النُّحاةِ، وذلكَ أنَّ المصطلحَ النَّحويَّ . مع تطوُّرِهِ . انتهَى إلى فَصلِ العطفِ على الموضعِ عن العطفِ على المعنَى، وجَعْلِ هذا الأخيرِ مقصوراً على العطفِ على التوهُّمِ، وهذا مخالفٌ لِمَا وقعَ في كلامِ أوائلِ النَّحويينَ من النَّظرِ إلى العطفِ على المعنَى على أنَّهُ مفهومٌ عامٌّ، يشملُ العطفَ على الموضعِ وعلى التوهُّمِ، إلى جانبِ استعمالِ كلٍّ من المصطلَحَينِ في موضعِ الآخَرِ، ويفيدُ هذا التأصيلُ في فهمِ مذاهبِهم وأقوالِهم في بعضِ الشواهدِ المختَلَفِ فيها.

ويتناولُ أيضاً مكانَ ظاهرةِ العطفِ على التوهُّمِ من القياسِ، فقد نصَّ بعضُ المتأخِّرينَ على أنَّ العطفَ على التوهُّمِ غيرُ مَقيسٍ، بيدَ أنَّ تتبُّعَ كلامِ الأوائلِ في ذلك يشي بأنَّهُ قد يكونُ واجباً في مواضعَ، ومُستَحْسَناً في أخرَى، ومختصّاً بالضَّرورةِ الشِّعريةِ في غيرِها، وذلك تَبَعاً لضوابطَ مُعَيَّنةٍ حاولَ البحثُ استقصاءَها.

ويرى البحثُ ـ مع ذلك ـ أنَّ ما انتهَى إليه المتأخِّرونَ من الفَصْلِ بينَ مُصطَلَحَي العطفِ على الموضعِ والعطفِ على التوهُّمِ ممَّا يجدرُ أن يُتَّبعَ، لأنَّ العطفَ على الموضعِ أقيسُ وأكثرُ دَوْراً في كلامِ العَرَبِ، أمَّا العطفُ على التوهُّمِ، فهو من الأساليبِ التي تقومُ على مخالفةِ الأصلِ لذلك ينبغي الاحترازُ عند استعمالِهِ، إذ لا يُخرَجُ عن الأصلِ إلا خدمةً لأغراضٍ معنويَّةٍ أو لفظيَّةٍ، فإنْ لم يخدم الخروجُ أغراضاً مُعتنىً بها فالتزامُ الأصلِ ـ أي: العطف على اللفظ ـ أولَى.

* كلية الآداب ـ الرابعة بالقنيطرة –جامعة دمشق.

Looking at the meaning of the word

Dr. Sana Al Rayes

Summary

This research is a study about a phenomenon that represents an unregular way of using the conjunction in Arabic, because it considers the meaning not the literal content as in usual, so that the two words that connected by a conjunction are not similar in their declension markers.

Through this study we aim to reconsider some terms related to this phenomenon and its origin by looking at examples carried on it in the words of the earlier grammarians, and this rooting is useful in understanding their doctrines and how they analyze some traditional arabic expressions which were pointes of disagreements because some latest scholars has misunderstood their terms.

It also reconsiders the conjunction that depends on illusion, and corrects some aspects related to it, as it clarifies that it is not specialized in poetic necessity but it can also be used in prose according to certain rules that the research attempted to investigate.

المقدمة:

(العطف على المعنى) مصطلحٌ واسعُ الدَّوْرِ في النَّحوِ العربيّ منذ بدايةِ التصنيفِ فيه، إذ عوَّلَ عليه النحاةُ في توجيه عددٍ غيرِ يَسيرٍ من الشواهد الفصيحة، بَيْدَ أنَّ تشعُّبَ الصُورِ والأوجهِ التي تندرجُ تحت هذا المصطلحِ، مع غيابِ حدٍّ جامعٍ له في كلامهم جعلَ شيئاً من اللَّبسِ يشوبُ حقيقةَ ما يُرادُ بِهِ.

ولعلَّ أوَّلَ ما يسبق إلى الذِّهن عند إطلاقه أنه مرادفٌ لـ (العطف على التوهُّم) ومساوٍ له، ومردُّ ذلك إلى أنَّ بعضَ المتأخِّرين نصُّوا على أنَّ العطفَ على التوهُّم يُسمَّى في القرآن الكريم عطفاً على المعنى كراهةَ أن يُستعمَل لفظُ التوهُّم منسوباً لآيٍ الذِّكر[1] ، وعلى هذا المفهوم جرى عددٌ من الدراسات الحديثة التي تناولَت هذه الظاهرةَ أو بعضَ ما يتَّصلُ بها[2]، على أنَّ قَصْرَ المصطلحِ على العطف على التوهُّم مخالفٌ لما تشهدُ به الأمثلةُ والشواهدُ المحمولةُ عليه في مُصَنَّفاتِ المتقدِّمين من النَّحويّين. وأغلبُ الظنِّ أنَّ ما وقعَ في كلامِهم مِن تسميةِ العطفِ على التوهُّمِ عطفاً على المعنى إنما أرادوا به ردَّ مصطلحٍ خاصّ ـ رأَوا أنَّ في تسميته ما لا يَحسُنُ أن يُوصَفَ به القرآنُ الكريمُ ـ إلى آخرَ أعمَّ منه يشمله[3] ، ولم يقصدوا إلى قَصْرِ العطف على المعنى على العطف على التوهُّم، إذ إنّ هذا الأخيرَ أحدُ صورتَينِ تنضويان تحت مفهوم العطف على المعنى. وفيما يأتي تفصيل ذلك:

(1) انظر الدر المصون10 /345، والمغني553، والإتقان في علوم القرآن 1330.

(2) من هذه الدراسات: (العطف على المعنى أو على التوهم) للدكتور ساسي محمد مانيطة، و(ظاهرة الحمل على التوهم) للدكتور قاسم محمد صالح، و(المخالفة في الإتباع ودلالاتها) للدكتورة خديجة فرحان الحميد، وقد أشار دارسون آخرون ـ على نحو مقتضب ـ إلى أن العطف على المعنى أعمُّ من العطف على التوهُّم منهم: د. فاضل السامرائي في (معاني النحو) 230/3، ود. عبد الفتاح البجة في (ظاهرة قياس الحمل) 222، 223.

(3) نقل الصبان في حاشيته 234/2 عن بعض المتأخرين أن العطف على المعنى عام يشمل العطف على المحلّ والعطف على التوهم، وهو الرأي الذي ينحو إليه هذا البحث، ويستدلّ له.

مفهومُ العطفِ على المعنَى:

أجلى ما يُمكِنُ أن يُستخلَصَ من كلامِ النحويّين في العطفِ على المعنى أنَّه قسيمُ العطفِ على اللَّفظ، وبيانُ ذلك أنَّ العطفَ بابٌ من أبوابِ التَّوابعِ، والأصلُ فيه أن يتبعَ المعطوفُ عليه المعطوفَ ـ إذا كان مُعرَباً[1]ـ في علامةِ إعرابِه، وأن يشتركا في تأثيرِ العامل[2] ، فإذا جرَى المعطوفُ عليه على هذا الأصلِ كان العطفُ على اللَّفظ، وإن خرجَ عنه بأَنْ خالفَت علامةُ إعرابِه علامةَ إعرابِ المعطوفِ، أو تعذَّرَ تسلُّطُ العاملِ في المعطوفِ على المعطوفِ عليه كان العطفُ على المعنى.

وعن هذا الخروجِ تنشعبُ صورُ العطف على المعنى على اختلافِها، والجامعُ بينها أن مسوِّغَها هو المعنى ومراعاتُه، واستجازةُ العدولِ عمَّا يقتضيه ظاهرُ اللَّفظِ ما دام المعنى يحتملُه دون نقضٍ له أو إخلالٍ به.

مثالُ ذلك قولُه تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيهِم وِلدَٰن مُّخَلَّدُونَ١٧ بِأَكوَاب وَأَبَارِيقَ وَكَأس مِّن مَّعِين١٨ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنهَا وَلَا يُنزِفُونَ١٩ وَفَٰكِهَة مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ٢٠ وَلَحمِ طَير مِّمَّا يَشتَهُونَ٢١ وَحُورٌ عِين٢٢﴾ (الواقعة 17. 22)، فجُملةُ العُطوفِ في الآيات مجرورةٌ تَبَعاً للمجرور الأول (بأكوابٍ) عطفاً على الأصل، وجَرْياً على الأصل، حتى إذا وصل إلى قوله: ﴿وحُورٌ عين﴾ رَفَع[3]، وهو عند سيبويه (ت 180هـ) عطفٌ على معنى يُفهَم من الكلام السابق، قال: «لمَّا كان المعنى في الحديثِ على قولِه: لهم فيها، حَمَلَهُ على شيءٍ

(1) أما تابع المبنيّ فالأصل فيه الإتباع على المحلّ إلا في مواضع مخصوصة، انظر: الكتاب 2 /183، والأصول 333/1 . 334، 61/2، وشرح المفصل 2/ 32، وشرح الكافية للرضي 364/1.

(2) انظر: شرح المفصل 74/3.

(3) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم، وقرأ حمزة والكسائي والمفضّل عن عاصم ﴿ وحورٍ عينٍ ﴾ بالخفض. السبعة 622، وانظر: معاني الفراء 3 /123، ومعاني الزجاج 111/5، والحجة 6/ 255، والبحر 206/8، والدر 202/10- 204.

لا يَنقضُ الأوَّلَ في المعنى»[1] ، أي: إنَّ الطوافَ عليهم بكذا وكذا معناه أن هذه الأشياء ثبتَت لهم، فكأنَّه قيل: لهم فيها كذا وكذا، ثم عُطِفَ على هذا المعنى.

صورتا العطفِ على المعنى:

أ . العطف على الموضع (المَحَلّ):

انتهى مصطلحُ العطفِ على الموضعِ إلى التعبير عن ضَرْبٍ مخصوصٍ من العطف يكون للمعطوفِ عليه فيه إعرابٌ ظاهرٌ أحدَثَه عاملٌ مؤثِّرٌ في اللفظ، ومحلٌّ منويٌّ اقتضاه عاملٌ آخر، وعندها يجوز في المعطوف أن يتبع في إعرابه لفظَ المعطوفِ فيكون العطفُ على اللَّفظ، أو محلَّه، فيكون العطفُ على الموضع أو المحلّ[2]. والمثال السائر عليه قول الشاعر:

معاويَ إنَّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا[3]

فـ (الجبال) مجرورٌ لفظاً بحرف جرٍّ زائدٍ هو الباء، وهو في المحلّ خبرٌ لـ (ليس)، وقد عَطَف (الحديدا) على المحلّ المنصوب.

وأولُ ما تجدُرُ الإشارةُ إليه ههنا أنَّ معظمَ المتأخِّرين لا يسمُّون هذا الضّرْبَ عطفاً على المعنى، كأنَّهم قد استبعدوه من هذا الباب، ولعلَّهم رأَوا أن المحلَّ المنويَّ مُلاحظٌ بجلاء، يقتضيه عاملٌ موجودٌ في الكلام لا يستغني دونَه، إذ هو من صِلَتِه وتمامِه، فلا يخفَى أن (الجبال) في الشاهدِ السالفِ خبرُ (ليس) مِن ناحيةِ المعنى، ومِن تمامِ جُملتها، ومن ثَمَّةَ كان العطفُ على الموضع لا يعدو أَنْ يكون عدولاً عن العطفِ على لفظٍ ظاهرٍ لا يدلُّ على حقيقةِ الوظيفةِ المعنويَّةِ التي يؤدّيها المعطوفُ في جملتِه، إلى محلٍّ منويٍّ عليه

(1) الكتاب 172/1.

(2) انظر: شرح الجمل لابن عصفور 256/1، والتذييل والتكميل 185/5، والمغني 616 ، وحاشية الصبان 234/2.

(3) لعقيبة بن هبيرة الأسدي في الكتاب 67/1، والسيرافي على سيبويه 53/3، والإنصاف 332، والخزانة 260/2، وبلا نسبة في: معاني الفراء 348/2، والمقتضب 338/2، 112/4، 371، وشرح الكافية للرضي 380/1، 191/2.

مَعقِدُ المعنى، وهو في حُكمِ الموجودِ، وإن كان خفيّاً، خلافاً لسائر صورِ العطفِ على المعنى التي لا يقتضيها عاملٌ ملفوظٌ به، وإنَّما تجري على افتراض وجودِه أو تخيُّلِه.

والذي يحدو البحثَ إلى إدراجِ هذا الضَّرْبِ مِن العطفِ في باب العطفِ على المعنى، وتأكيدِ الصِّلةِ الوثيقةِ بينهما، مع أنَّ ذلك مخالفٌ لما استقرَّ عليه الاصطلاحُ النحويُّ ـ ولا سيَّما عند المتأخِّرين ـ ولما نجري عليه اليومَ = ثلاثةُ أمورٍ:

ـ الأوَّلُ: أن تسميةَ الإتباع على الموضع إتباعاً على المعنى واقعةٌ في كلام المتقدِّمينَ جميعاً، مستمرَّةٌ في مُصَنَّفاتِهم حتَّى نهايةِ القرنِ الرابعِ الهجريِّ أو بعدَ ذلك بقليلٍ، من ذلك ما نصَّ عليه الفرَّاءُ (ت 207هـ) في توجيهِ قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا يَعزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلأَرضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾(يونس 61)، وفيه قراءتانِ: السالفةُ، و أخرى برفع (أصغر) و(أكبر)[1] ، قال: «فمَنْ نَصَبَهما فإنَّما يريدُ الخفضَ: يُتْبِعُهما (المثقال) أو (الذرَّة)، ومَنْ رفَعَهما أتبَعَهما معنى المثقالِ، لأنَّكَ لو ألقيتَ (مِن) كان رفعاً...»[2] .

وقد وقعَ في كلامِه أيضاً تسميةُ العطفِ على الموضعِ توهُّماً قال: «...وكذلك كلُّ معنى احتمل وجهين ثُمَّ فرَّقتَ بينهما بكلامٍ جازَ أَنْ يكونَ الثاني مُعْرَباً بخِلافِ الأوَّلِ، مِنْ ذلكَ قولُكَ :« ما أنتَ بمُحسِنٍ إلى مَنْ أحسنَ إليكَ ولا مُجْملاً» تنصبُ المُجْملَ وتخفضُه: الخفضُ على إتباعه المُحسنَ، والنصبُ أن تتوهَّم أنَّك قلت: ما أنتَ محسناً»[3].

ومنه أيضاً قولُ المبرِّد (ت 285هـ) في باب (هذا ما يُحمَل على المعنى وحَمْلُهُ على اللفظ أجوَدُ): «اعلمْ أنَّ الشيءَ لا يجوزُ أن يُحمَلَ على المعنى إلَّا بعد استغناءِ اللَّفظ[4] ،

(1) قرأ السبعة ما عدا حمزة بفتح الراء في (أصغر) و(أكبر)، وقرأ حمزة بالضم فيهما. السبعة 328، وانظر: الحجة 284/4. 286، والبحر 174/5، والدر 230/6.

(2) معاني الفراء 470/1، وانظر 332/1.

(3) المصدر نفسه 347/2. 348.

(4) أي: تمامه، كأن يتمّ المبتدأ بخبره، والفعل بفاعله.

وذلك قولُك: «ما جاءَني غيرُ زيدٍ وعمرٌو»، حمل (عمرٌو) على الموضع، لأنَّ معنى قوله: (غيرُ زيدٍ) إنَّما هو: إلا زيدٌ، فحمل (عمرٌو) على هذا الموضع، وكذلك قولك: «ما جاءَني مِنْ أَحَدٍ عاقلٌ» رفعتَ العاقلَ، ولو خفضتَهُ كان أحسَنَ، وإنَّما جازَ الرَّفعُ لأنَّ المعنى: ما جاءَني أَحَدٌ.»[1] فأورد أمثلةً للإتباع على الموضع في باب عَنْوَنَه : (هذا ما يُحمَل على المعنى..)

وقولُ ابن السرّاج (ت 316هـ):« فالفرقُ بين العطفِ على الموضع والعطفِ على اللَّفظ أنَّ المعطوفَ على اللَّفظ كالشيءِ يعملُ فيهما عامل واحد، والمعطوف على المعنى يعملُ فيهما عاملانِ، والتقديرُ تكريرُ العاملِ في الثاني إذا لم يظهرْ عَمَلُهُ في الأوَّلِ، وتصير كأنَّها جملة معطوفة على جملة»[2] .

فذكر العطف على الموضع باسمه هذا أولاً ثم لمّا أراد التفصيل في الفرق بينه وبين العطف على اللفظ أعاده باسم العطف على المعنى.

وقولُ السيرافي (ت 368هـ) في شرحه أوَّلَ أمثلة سيبويهِ في باب (ما يُجرَى على الموضع لا على الاسم الذي قبله)[3] : «معنى ذلك أنَّكَ إذا قلتَ: «ليسَ زيدٌ بجَبَانٍ ولا بَخيلاً» جاز النَّصْبُ في (بخيل) والجرُّ أيضاً، غيرَ أنَّ الجرَّ أجودُ لأنَّ معناهما واحدٌ ولفظُ الخَبَرِ مطابقٌ لِلَفظِ الأوَّلِ، وإذا تَطَابَقَ اللَّفظانِ مع تساوي المعنَيَيْنِ كان أفصحَ مِنْ تَخالُفِ اللّفظينِ، والعربُ تختارُ مطابقةَ الألفاظ وتحرِصُ عليها، وتختارُ حَمْلَ الشيء على ما يجاورُهُ، حتَّى قالوا: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، فَجَرُّوا خَرِباً، وهو نعتٌ للجُحْرِ، لمُجاورتِهِ الضَّبَّ، فكذلك إذا قلت: (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ) فأَقرَبُ الأسماءِ من

(1) المقتضب 281/3.

(2) الأصول 2/ 65، ومعنى كلامه: أنَّ المعطوفَ والمعطوفَ عليه في العطف على اللفظ في حُكمِ كلمةٍ واحدةٍ، لأن العطف نظير التثنية، ولذلك يعملُ فيهما عاملٌ واحدٌ، أمَّا العطفُ على الموضع فيُقدَّرُ فيه للمعطوفِ عاملٌ مِن جنسِ العاملِ الذي عملَ في موضع المعطوف عليه، كأنّنا نعطف جمُلةً على جُملةٍ، وظاهر كلامه أن العطفَ على الموضع يستوجبُ عنده تقدير عامل في المعطوف عليه.

(3) الكتاب66/1.

(بخيلٍ) هو اسم مجرور، والحمل عليه أولى من النصب على المعنى، إذ كان معنى النَّصْبِ والجَرِّ واحداً»[1].

والسيرافيُّ في كلامه السالف يبيّن علّةً أشار إليها سيبويهِ حين ذهب إلى أن الجرَّ . أي: العطف على اللفظ . في المثال هو الوَجْهُ، إذ فيه مراعاةُ الجِوارِ، وهو أمرٌ حَرَصَت عليه العربُ، وذهبت إليه في بعض ما لا يصِحُّ معه المعنى، وهو قولهم: (جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، فأن يُراعى الجوارُ فيما يصِحُّ معناه أولَى، وفي أثناء شرحه ينصُّ صراحةً على أنَّ «النَّصبَ على المعنى».

فالأمثلةُ السابقة، ونظائرُ لها كثيرةٌ[2] ـ ممَّا سَمَّوا فيه العطفَ على الموضع عطفاً على المعنى ـ تشيرُ إلى أنَّهم عدُّوا الأوَّلَ ضَرْباً مِن ضُروبِ الثاني، لأنَّه يقومُ على تَرْكِ ظاهرِ اللَّفظ اعتداداً بالمعنى، وهذا إنَّما هو لُبُّ مفهومِ الحَمْلِ على المعنى عندَهم.

وقد تنبَّهوا مع ذلك إلى أنَّ العطفَ على الموضعِ ينفردُ عن باقي ضروب الحَمْلِ على المعنى بأنَّ التأويلَ فيه أقربُ وأقيسُ، وأنَّ التراكيبَ التي يكونُ لها موضعٌ غيرُ لفظِها يمكنُ حصرُها والتقعيدُ لها، فاهتموا ببيان ذلك، إذ عَقَدَ سيبويهِ باباً لـ (ما يُجْرَى على الموضعِ لا على الاسمِ الذي قبلَهُ)[3] ، أَوْرَدَهُ بعدَ أبوابٍ خصَّها للكلامِ على (ما) الحجازيةِ و(ليس)، وأشارَ فيهِ إلى بعضِ أمثلةِ العطفِ على الموضعِ وشروطِه، بَيْدَ أنَّهُ لم يستقصِ كلَّ مواضعِه في الباب المذكور، لكنَّه استوفاها جميعاً موزِّعاً إيَّاها على الأبوابِ النَّحْويةِ التي تنضوي تحتَها التراكيبُ التي قدَّرَ أنَّ لها موضعاً، وكذا أتَى الكلامُ

(1) السيرافي على سيبويه 52/3.

(2) انظر مثلاً: الكتاب 169/1، 344/2، والسيرافي على سيبويه 85/3، 64/4، 93، ومعاني الفراء 347/2، ومعاني الأخفش 89 . 90، 285، والمقتضب 152/4 . 154، والأصول 94/1، 128، والحجة 449/4...

(3) الكتاب 66/1.

على ما لهُ موضعٌ في معظمِ مصنفات النحويّين، إلَّا ما كان مِن ابنِ السرَّاجِ الذي أفردَ باباً للعطفِ على الموضعِ ذكَرَ فيه الأشياءَ «التي يُقالُ: إنَّ لها موضعاً غيرَ لفظِها»[1] .

ـ والأمـرُ الثَّاني: أنَّ المتقدّمينَ ـ مع تَنَبُّهِهِم إلى أنَّه قد يكونُ للكلمةِ في بعضِ التراكيبِ محلٌّ مغايرٌ للفظِها كخبرِ (ما) و(ليس) المقترنِ بالباءِ الزَّائدةِ ، و(لا) النَّافيةِ للجنسِ مع اسمِها، والجملِ التي تحُلُّ محلَّ المفردِ... واستعمالِهم لفظَ (الموضع) في وصْفِ استحقاقِها محلّاً ما ـ لم يَقصُروا استعمالَهم لهذا اللَّفظِ على التعبيرِ عن ذلكَ فقط، وكأنَّ مصطلحَ (الموضع) بمعناه الدقيق لم يكن قد استقرَّ في كلامهم، فإلى جانبِ التعبيرِ به عن المحلِّ الذي تستحقُّه التراكيبُ الواقعةُ موقعَ المفرَدِ نجدُ أنَّهم كثيراً ما استعملوه بمعناه اللغويّ، فعبَّرُوا به عن (المكان) و(الموقع)، هذا مع غيابٍ تامٍّ لمصطلحِ (المحَلِّ) المرادفِ عند المتأخِّرينَ لمصطلح (الموضع).

وعلى هذا المعنى اللغويّ لكلمة (الموضع) جرَوا على تسميةِ العطفِ على المعنى عطفاً على الموضع في كثيرٍ من كلامِهم، يريدون موقعَ المعطوفِ عليه أو مكانَه الصالحَ لحلولِ لفظٍ آخرَ محلَّه لا ينقضُ المعنى، ويفسِّرون بذلك اختلافَ علامةِ إعرابِ المعطوف عليهِ عن علامةِ المعطوفِ، بأن يقدِّروا العطفَ على لفظٍ صالحٍ للوقوعِ في الموضعِ لمقاربته في المعنى اللَّفظَ الواقعَ فيه حقّاً.

مثالُ ذلك قولُ سيبويهِ: «وسألتُ الخليلَ عن قولِ الأعشَى:

إنْ تَركَبُوا فرُكوبُ الخَيْلِ عادَتُنا أو تَنزِلُونَ فإنَّا مَعشَرٌ نُزُلُ[2]

(1) الأصول 61/2.

(2) ديوانه 63، والرواية فيه: قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا، ولا شاهد عليها، والشاهد في: السيرافي على سيبويه54/10، والنكت 723، والمحتسب 195/1، وأمالي ابن الشجري 219/2، وضرائر ابن عصفور 282، وشرح الكافية للرضي 73/4، والخزانة8 /552، والمغني 909، وشرح أبياته 104/8.

فقالَ: الكلامُ هَهنا علَى قولِكَ: يكونُ كذا أو يكونُ كذا، لمَّا كانَ موضِعُها لو قالَ فيه: أتركبون؟ لم ينقضِ المعنى، صارَ بمنزلةِ قولِكَ:

..... ولا ســـــابقٍ شـــــيئاً[1][2] »

....

فلو وقع (أتركبون) في موضع (إنْ تركبوا) لما اختلَّ المعنى لتقارب الشرط والاستفهام، واعتداداً بذلك جاز العطف على فعل الشرط بالرفع، كأنّ الاستفهامَ واقعٌ في موضع الشرط، و(الموضعُ) في كلامِ الخليل يُراد به المكانُ، وهذا جليٌّ.

ومِثْلُ ذلكَ قولُ المبرّدِ في بيتٍ متمِّم:

علَــى مِثْــلِ أصــحابِ البَعُوضَــةِ فاخمِشــي لــكِ الوَيــلُ حُــرَّ الوجــهِ أو يَبــكِ مَــنْ بَكَــى[3]

«حُمِلَ على المعنى، لأنَّه لو قالَ: (فاخمِشي) فهو في موضعِ (فَلْتَخْمِشي)، فعَطَفَ الثاني على المعنى ..... ولو قلتَ: (قُمْ ويقعدُ زيدٌ) لم يجزِ الجزمُ في الكَلامِ، ولكنْ لو اضطُرَّ شاعرٌ فحَمَلَهُ على موضعِ الأوَّلِ لأنَّه مِمَّا كانَ حقُّهُ الَّلامَ كان على ما وصفتُ لكَ»[4] .

فاستعملَ عبارةَ (الحَمْلِ على الموضع) يريدُ بها العطفَ على ما كان يجوزُ وقوعُهُ في موقعِ الَّلفظ الموجودِ فعلاً، للتساوي في المعنى.

(1) قطعة من بيت، وهو بتمامه: بدا ليَ أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا
والبيت شاهد سائر على العطف على التوهم، اختُلِف في نسبته، فنُسِبَ في الكتاب 1 /165و3/29، 51، و100 و4/160 لزهير، وهو في ديوانه 208، والرواية فيه: ولا سابقِي شيءٌ، ورواه سيبويه في 1/165: ولا سابقاً شيئاً، ولا شاهد على هاتين الروايتين الأخيرتين، ونُسِبَ لصِرْمة الأنصاري في الكتاب: 1/306، والسيرافي على سيبويه 5/78، وهو لزهير في: الأصول 1/252، وضرائر ابن عصفور 280، والمغني 380، وبلا نسبة في: الخصائص 2/353، 424، وشرح الكافية للرضي 4/121. وانظر: الخزانة 9/102، وشرح أبيات المغني 2/242.
(2) الكتاب 3/50 ـ 51.
(3) ديوانه (ديوان مالك ومتمم) 84، والكتاب 3/9، ومعاني الأخفش83، والأصول 2/174، وأمالي ابن الشجري 2/151، وشرح المفصل 7/60، وضرائر ابن عصفور 150.
(4) المقتضب 2/130 ـ 131.

وكثيراً ما نجدُ شواهدَ العطفِ على الموضع (المحلِّ) مختلطةً بشواهدِ العطفِ على المعنى في كلامهم لعدمِ استقرارِ المصطلح من جهة، ولنظرتِهم إلى العطفِ على المحلِّ على أنَّه ضربٌ من ضروبِ الحمل على المعنى من جهةٍ أخرى.

ومِن أمثلةِ هذا الاختلاطِ كلامُ أبي عليٍّ الفارسيّ (ت 377هـ) على توجيهِ قراءةِ ابنِ كثير: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصبِر فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجرَ ٱلمُحسِنِينَ﴾[1] (يوسف 90)، برفع (يتقي) وجزم (يصبرْ)، إذ أجازَ أن يكونَ (يصبرْ) معطوفاً على معنى (يتقي)، على تقدير (مَنْ) موصوليّة، لأنَّ فعلَ الصِّلةِ المرفوعَ في معنى المجزومِ، لتضمُّنِ (مَنْ) الموصولية معنى الشرط، ولذا جاز العطفُ بالجزم كأنَّ فعلَ الصِّلةِ مجزوم.

قال: «ومثلُ ذلكَ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾[2] (المنافقون/ 10) حملتَ (أَكُنْ) على موضع الفاء، ومثله أيضاً قول من قال:﴿وَيَذَرْهُم فِي طُغيَٰنِهِمۡ﴾[3] (الأعراف 186) جزماً، ومثله قول الشاعر:

فـــــأَبْلُوني بَلِيَّـــــتَكُم لعلّـــــي أُصالِـــحُكم وأَســـتدرِجْ نَوَيّـــا[4]

فحمل على موضع الفاء المحذوفة وما بعدها، فكذلك يحمل (ويصبرْ)، وممَّا يُقارِبُ ذلك قوله:

(1) السبعة 351، والحجة4/447. 448. وانظر: شرح المفصل 106/10، والبحر 342/5. 343، والدر 552/6. 553، والمغني 621، وقراءة الباقين:﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ بالجزم في (يتق) على أن (من) شرطية، وعليه فعطف (يصبر) عليه من باب العطف على اللفظ، وهو ظاهر.

(2) هي قراءة السبعة ما عدا أبا عمرو، فإنه قرأ ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ بنصب (أكونَ). السبعة 637.

(3) هي قراءة حمزة والكسائي. السبعة 299. والآية بتمامها: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥۚ وَيَذَرُهُمۡ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾، وفيها على هذه القراءة ـ عطف (يذرْهم) على محلّ جملة جواب الشرط. وانظر: الكتاب 90/3، ومعاني الفراء 86/1، والبحر 433/4، والدر 527/5.

(4) من مقطعة لأبي دواد، ديوانه 350، وضُبِطَ ثمة (أصالحْكم) ولا شاهد عليها، والشاهد في: معاني الفراء 88/1، 168/3، والخصائص 424/2، والمغني553 ، 620، وشرح أبياته 292/6، 52/7.

..... فَلَسْـــــنَا بالِجبـــــالِ ولا الحديـــــدَا

ونحو ذلك ممَّا يُحْمَلُ على المعنى»[1].

وأغلب الظنِّ أنَّ أبا عليٍّ في كلامه السالف كلِّه لم يستعملْ كلمةَ (الموضع) بمعناها الاصطلاحيّ حتَّى عندَما أوردَ بعضَ الشَّواهدِ الدَّاخِلة في المصطلح، فقراءةُ ابنِ كثير: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصبِر فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجرَ ٱلمُحسِنِينَ﴾، و قوله تعالى: ﴿لَولَآ أَخَّرتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَل قَرِيب فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، وقراءة: ﴿مَن يُضلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُم فِي طُغيَٰنِهِم يَعمَهُونَ﴾، وقوله: (فأبلوني بليتكم..) وقوله (فلسنا بالجبال...) نظائرُ، وكلُّها مِمَّا يدخل في الحملِ على المعنى على ما هو صريحُ كلامِه، ولا فرقَ في ذلك بينَ ما كان للمعطوف عليه فيه موضعٌ أو محلٌّ ـ حَسَبَ اصطلاحِ المتأخِّرينَ ـ كما في: (يذرْهم) المعطوفِ على محلِّ جملةِ جوابِ الشَّرطِ، وبين ما لا محلَّ فيه للمعطوفِ عليه كما في (إنّه من يتَّقي ويصبرْ). واستعمالُه كلمةَ (الموضع) ههنا أرادَ به معنىً مماثلاً لما وقع في كلام سيبويهِ والمبرِّد الذي نقلناه سالفاً، أي: ما كان يجوزُ في موقعِ اللَّفظ ومكانِه دون اعتبارٍ لاستحقاقِ الكلمة الموضعَ لحلولها محلَّ المفرد.

ومن ثمة لا يتعيَّنُ أن يُحمَلَ كلامُه في قول تعالى: ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ﴾ على أنَّه أرادَ به العطفَ على الموضعِ كما فهمه المتأخِّرون، وهو قولٌ قد نسبَه إليه بعضُهم مع الاعتراضِ عليه[2] من جهة أنَّ الفاءَ وما بعدَها هنا ليست في موضع جزم، لأنَّ ما بعدَ الفاءِ منصوبٌ بـ (أَنْ) مضمرة، والمصدرَ المؤوَّلَ معطوفٌ على مصدرٍ مُتوهَّمٍ، وليس بين المتعاطفَينِ شرطٌ مقدَّر، وقال هؤلاء المعترضون: إنَّ الصوابَ ما ذهبَ إليه الخليلُ وسيبويهِ من أنَّ العطفَ في الآية على التوهُّم[3] .

(1) الحجة 4/447ـ 448.
(2) انظر: البحر 8/275، والمغني 620.
(3) الكتاب 3/100ـ 101.

و تسميةُ العطفِ في الآية عطفاً على الموضع وقعَت في كلامِ غيرِ أبي عليٍّ كالأخفشِ[1] والفرَّاءِ[2] والمبرّدِ[3] والزَّجَّاجِ[4] والسيرافيِّ[5] ، بيدَ أنَّ التحقيقَ هو أنَّهم جميعاً لم يخرجُوا عن كلامِ الخليلِ وسيبويهِ فيها، ولم يخالفوهما في التوجيه، وقد فسّرُوا ما أرادوا بأن نصُّوا على أنّه لولا الفاءُ لكان (أصَّدق) مجزوماً، ومؤدَّى ذلك أنّ العطفَ جاءَ على ما كان يجوز في الموضع، فالتحضيضُ في الآيةِ أُجيبَ بالفاء، لكنَّ الموضعَ صالحٌ لجوابٍ مجزومٍ، ولو سقطَت الفاءُ لقيل: (لولا أخَّرتني أصَّدقْ) وعليه جاء العطفُ، فكأنَّ التحضيضَ أُجيبَ بالمجزومِ، وهذا عطفٌ على التوهُّمِ، وإنْ سمَّوهُ عطفاً على الموضع.

ـ والأمرُ الثَّالثُ الذي يُؤنسُ بإدراجِ العطفِ على الموضعِ في بابِ العطفِ على المعنى أن كثيراً مِن شواهدِ هذا البابِ وأمثلتِه المسموعةِ التي نقلَ المتأخِّرون خلافاً في توجيهها إنَّما مدارُ الخلافِ فيها حولَ كونِها مِن العطفِ على الموضع أو مِن العطفِ على المعنى، وذلك أنَّهم نصُّوا على أنَّ للعطفِ على الموضع شروطاً، فإن قصَّرَ مِثالٌ أو شاهدٌ عن استيفاءِ أَحَدِ هذه الشروطِ آلَ الأمرُ فيه ـ غالباً ـ إلى العطف على المعنى، وهذا ـ وإن آذَنَ بأنَّ بين المصطلحَينِ فرقاً عندهم مِن جهة ـ يُؤذنُ مِن جهةٍ أخرى بأنه فرقٌ يسير، ولا سيَّما أنَّ معظمَ الشُّروطِ التي ذكروها ليسَت بموضعِ اتفاق.

واستعراضُ الشروطِ والأمثلةِ التي مُنعَت لعدم استيفائها إياها كما أورَدَها ابنُ هشام (ت 761هـ) في المُغني[6] يوضِحُ ذلك، فقد ذكرَ أنَّ للعطفِ على المحلِّ ثلاثَةَ شروط:

(1) معاني الأخفش 69.
(2) معاني الفراء 87/1، 160/3.
(3) المقتضب 393/2، 111/4، 371.
(4) معاني الزجاج 178/5.
(5) السيرافي على سيبويه 133/10.
(6) المغني 615_ 619، وانظر أيضاً في شروط العطف على الموضع وما اختُلفَ فيه منها: التذييل والتكميل 185/5، والارتشاف 1289.

أولها: إمكانُ ظهورِ المحلِّ في الفصيح، أي: أن يُمكِنَ حذفُ العاملِ المؤثِّر في اللَّفظ، ويبقى التركيبُ مع حَذْفِهِ فصيحاً سليماً، كما في نحو: (ليسَ زيدٌ بقائمٍ) إذ يُمكن أن تُحذَف الباءُ فيَظهرَ المحلُّ المنصوب: (ليسَ زيدٌ قائماً)، قال: «وعلَى هذا فلا يجوزُ (مَرَرْتُ بزيدٍ وعَمْراً) خلافاً لابنِ جنّي، لأنَّه لا يجوزُ: (مَرَرْتُ زيداً)»[1] .

وهذا المثالُ الذي صرَّحَ ابنُ هشام بمنعِهِ هو من أمثلة سيبويهِ التي أجازها، قال: «ولو قلتَ: (مَرَرْتُ بعمرٍو وزيداً) لكان عربياً، فكيف هذا؟ لأنَّه فعلٌ والمجرورُ في موضعِ مفعولٍ منصوبٍ، تحملُ الاسمَ إذا كان العاملُ في الأوَّلِ فعلاً، وكانَ المجرورُ في موضعِ المنصوبِ على فعلٍ لا ينقض المعنى»[2] .

ثُمَّ أيَّد ما أجازه بقول جرير:

جئنـــي بِمِثْـــلِ بنـــي بَـــدرٍ لأُسْـــرَتِهِمْ أو مِثْـلَ أُسْـرَةِ مَنظـورِ بـنِ سَـيَّارِ[3]

وقولِ العجَّاج:

يَذهَبْنَ في نَجْدٍ وغَوْراً غائـرا[4]

وتعاوَرَت كتبُ النَّحوِ بعد سيبويهِ هذه الشواهدَ والمثالَ المرتبطَ بها.

والأظهرُ أن ابنَ هشامٍ لم يُرِدْ مَنْعَ المِثالِ، بل أرادَ منعَ حَمْلِ العطفِ فيه على الموضع، أي: لا يجوزُ عنده عطف (عمراً) على موضع (بزيدٍ) لمخالفته شرطَ إمكانِ ظهورِ الموضعِ في الفصيح، وإنما يُقَدَّر لهذا المنصوبِ ـ كما قال غيرُه ـ عاملٌ «لا يَنْقُضُ المعنى» حَسَبَ تعبيرِ سيبويهِ، فمآلُ المثال إذن إلى العطف على المعنى.

(1) المغني 616، وانظر مذهب ابن جني في سر الصناعة 130 . 131، والخصائص 106/1 . 107.
(2) الكتاب 94/1، وانظر: المقتضب 154/4، والأصول 65/2، والتذييل والتكميل 185/5.
(3) ديوانه 1028، والكتاب 94/1، 170، والمقتضب 153/4 وفيه أنَّه يُروى بنصب (مثل) وبجرّه، والشاهد بلا نسبة في معاني الفراء 22/2، والأصول 65/2، والسيرافي على سيبويه 64/4، وشرح المفصل 69/6.
(4) ديوانه 288/2، وفيه: (يَهْوِينَ في نجد..)، والشاهد بلا نسبة في الخصائص 432/2، والمحتسب 43/2.

والشرط الثاني: أن يكونَ الموضعُ الذي يُعطَفُ عليهِ مُسْتَحَقّاً لعامله على وجه الأصالة، فلا يجوز ـ حسب قول ابن هشام ـ (هذا ضاربٌ زيداً وأخيه)، لأنَّ اسمَ الفاعلِ الدالَّ على الاستقبال الأصلُ فيه الإعمالُ، وتجوز إضافتُه تخفيفاً، فيقالُ: (هذا ضاربُ زيدٍ)، لكنَّه إذا نَصَبَ جَرَى على أصلِهِ، ولا يجوزُ عندها افتراضُ أنَّ منصوبَهُ الجاريَ على أصلِهِ في موضعِ جرٍّ حملاً على ما كان يجوزُ فيه خروجاً عن الأصل. قال: «وأجازَهُ البغداديُّونَ تمسُّكاً بقوله:

فَظَـلَّ طُهَـاةُ اللَّحـمِ مـا بـينَ مُنضِـجٍ صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ[1] »[2]

وهذا الذي منعَهُ ابنُ هشام أجازَهُ الكوفيُّونَ كما ذَكَرَ[3] ، وأجازَه أيضاً من البصريّينَ النحَّاس (ت338هـ)، وصَرَّحَ أنَّهُ قولُ أكثرِ أهلِ اللُّغةِ، وأنَّ سيبويهِ أجازَ مِثْلَهُ، يريد أنَّه مردودٌ إلى العطفِ على التوهُّمِ.

قال النحَّاسُ: «وشرحُ هذا أنَّكَ إذا عطفْتَ اسماً على اسمٍ، وكان يجوزُ لك في الأوَّلِ إعرابانِ فأعربتَه بأحدِهما، ثُمَّ عطفتَ الثَّاني عليهِ جازَ لكَ أَنْ تُعْرِبَهُ بإعرابِ الأوَّلِ، وجازَ لكَ أَنْ تُعْرِبَهُ بما كانَ يجوزُ في الأوَّلِ، فتقولُ: (هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْرٍو) وإن شئتَ قلتَ: (هذا ضاربُ زيدٍ وعَمْراً) لأنَّه قد كان يجوزُ لكَ أَنْ تقولَ: (هذا ضاربٌ زيداً وعَمْراً)..... فهذا يجيءُ على مَذهبِ سيبويهِ، وأنشدَ:

مَشَـــائيمُ ليسُـــوا مُصـــلِحِينَ عَشـــيرةً وَلا ناعـــبٍ إلَّا بِبَـــيْنٍ غُرابُهـــا[4] »[1]

(1) لامرئ القيس، ديوانه 22، ومعاني الفراء 346/1، وشرح القصائد السبع لابن الأنباري 97، وشرح القصائد التسع للنحاس 183، وشرح أبيات مغني اللبيب 13/7.

(2) المغني 616 ـ 617.

(3) انظر مذهبهم في معاني الفراء وشرح القصائد السبع (المواضع المثبتة في تخريج بيت امرئ القيس).

(4) استشهد به سيبويه في ثلاثة مواضع من كتابه، عُزِي في أولها 165/1 إلى الأخوص الرياحي، وكذا وقعت النسبة في الثاني 306/1 ، غير أنه روي في أولهما بنصب (ناعب)، وفي الثاني بجره، وكذا رواه بالجر في الموضع الثالث 29/3 لكنه عزاه إلى الفرزدق، وهو في ديوانه 123، وقد عزي للأخوص في: السيرافي على سيبويه 78/5، والخزانة

والشرط الثالث: وجودُ المُحْرِزِ، والمُرادُ به على ما بيَّنَ ابنُ هشام: الطالبُ لذلك المحلِّ، وبعبارة أخرى: أن يكونَ الموضعُ المُقَدَّر الذي يُعْطَفُ عليه مطلوباً لعاملٍ موجودٍ في الكلامِ. والأمثلةُ التي مَنَعَها بناءً على اختلالِ هذا الشرطِ فيها: (إنَّ زيداً وعمرٌو قائمان) و (إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو)[2] و(هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً) و(أعجبني ضربُ زيدٍ وعمرٌو) أو (عمراً)، وهذانِ الأخيرانِ من أمثلة سيبويهِ[3] ، والقولُ فيهما كالقولِ في: (مررْتُ بزيدٍ وعمراً)، فالعطفُ عنده جائزٌ، وهو عطفٌ على المعنى، على أن يُقدَّرَ للمعطوفِ عاملٌ ناصبٌ أو رافعٌ بحسب المثال، ومِن شواهِدِه على جوازِ (هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً) قولُ الشاعر:

بَيْنـــا نحـــنُ نَرْقُبُـــهُ أتانـــا مُعَلِّـــقَ وَفْضَـــةٍ وزِنـــادَ راعِ[4]

فحمل (زناد) على موضع (وفضة)، لأن المعنى: يعلّقُ وفضةً وزنادَ راع.

ومن شواهده على جواز: (عجبْتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٍ وعَمْراً) قوله:

قَـــدْ كُنْـــتُ دايَنْـــتُ بِهَـــا حَسَّـــانا مخافـــةَ الإفـــلاسِ واللَّيَّانـــا[5]

أمّا المثالانِ الأوّلُ والثاني فمردُّهما إلى مسألتينِ خلافيَّتينِ مشهورتينِ، قلَّما تخلَّف عن بَسطِ القولِ فيهما كتابٌ في النحو، هما مسألتا العطفِ على اسمِ (إنَّ) بالرَّفْعِ قبل مجيءِ

158/4، وشرح أبيات المغني 56/7، وهو بلا نسبة في الخصائص 354/2، وشرح المفصل 57/7، وضرائر ابن عصفور 280، وشرح التسهيل 385/1، وشرح الكافية 191/2، 462/3، والمغني 622، 718.

(1) شرح القصائد التسع 183 ـ 184.

(2) إذا قدَّرت عمراً معطوفاً على المحل، لا مبتدأ. المغني 617.

(3) الكتاب 169/1، 171 . 174، 191، وانظر: السيرافي على سيبويه 65/4، 93 . 94، والأصول 127/1. 128، وشرح المفصل 68/6 . 69، وشرح الكافية 411/3 . 412، والتذييل والتكميل 185/5.

(4) لرجل من قيس عيلان، الكتاب 170/1 ، وهو بلا نسبة في معاني الفراء 346/1، وشرح القصائد السبع 97، والمحتسب 78/2.

(5) لرؤبة، الكتاب 191/1 ، وملحقات ديوان رؤبة 187، وشرح أبيات مغني اللبيب 47/7، وفيه أنه يُنسَب أيضاً لزياد العنبري، والشاهد بلا نسبة في: أمالي ابن الشجري 222/2، وشرح المفصل 69/7، والمغني 619. والشاهد في البيت نصب (الليان) بإضمار عامل تقديره: وأن خفتُ، وفيه تقديرات أخرى.

الخبرِ وبعدَهُ[1] ، وظاهرُ كلامِ ابنِ هشامٍ فيهما رُبَّما فُهِمَ منهُ ـ كما في سالفيه ـ منعُ مثلِ هذينِ الاستعمالَينِ مطلقاً. والصوابُ أنَّ لهما أمثلةً مسموعة، وأنَّ الخلافَ فيهما إنَّما هو في توجيه الأمثلة الذي تحكمه قواعدُ صناعةِ النحو عند المُختلِفين. هذا، إلى جانب اختلافِهم في الحُكمِ على مَدَى فصاحةِ الأمثلةِ.

فالعطفُ على اسم (إنَّ) بالرَّفع قبلَ مجيءِ الخبر مَنَعَهُ البِصريُّون[2] ، والمنقولُ عنهم في عِلّة المنعِ أقوالٌ: أوَّلُها: أنَّ الابتداءَ ـ وهو عندَهم التجرُّدُ من العوامل ـ قد زالَ بدخول (إنَّ)، وعليه فلا مُحرِزَ للموضعِ، ولا يُعطَفُ عليه[3]. والثاني: أنّ العطفَ بالرَّفع يُفضي إلى الإخبار عن اسمين أحدُهما منصوبٌ والآخرُ مرفوعٌ بخبرٍ واحدٍ، وهذا ممتنعٌ عندهم لتَوَارُدِ عاملَينِ هما: (إنَّ) والابتداءُ على معمولٍ واحدٍ هو الخبر[4].

وقالَ بعضُهم: إنَّ المنعَ مِن جهة أنه عطفٌ على التأويلِ، ولا يكونُ التأويلُ إلَّا بعد تمامِ الكلام بالخبر[5].

ومِنْ ثَمَّةَ تأوَّلُوا قولَهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَومِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحا فَلَا خَوفٌ عَلَيهِم وَلَا هُم يَحزَنُونَ﴾ (المائدة 69) على أوجهٍ[6] ، أشهرُها ما ذهب إليه سيبويهِ[7] من أنَّ الكلامَ محمولٌ على التَّقديمِ والتَّأخيرِ والحَذْفِ، والتقديرُ: إنَّ الَّذينَ آمنُوا والَّذينَ هادُوا ..... فلا خوفٌ عليهم... والصَّابئونَ والنَّصارَى كذلكَ، أي إنَّه قدَّر الاسمَ المرفوعَ مبتدأً حُذِفَ خبرُهُ استدلالاً بالخبرِ المذكورِ،

(1) انظر: الكتاب 144/2، 155، ومعاني الفراء 310/1–311، والمقتضب 111/4، والأصول 250/1، 257، وأمالي ابن الشجري 177/3، والإنصاف 189_190، وشرح التسهيل 47/2، وشرح الكافية 354/4 . 355، والارتشاف 1288. 1289.

(2) وأجازه منهم الأخفش في المعاني 285، قال: ولكنه إذا جُعِل بعد الخبر فهو أحسن وأكثر.

(3) انظر: التذييل والتكميل 185/5، والمغني 617.

(4) انظر: الأصول 64/2، وأمالي ابن الشجري 177/3، والإنصاف 187، وشرح الكافية 354/4.

(5) قاله ابن يعيش في شرح المفصل 68/8.

(6) انظر: البحر531/3، والدر 353/4 ـ 362.

(7) الكتاب 2/ 155، وانظر: معاني الزجاج 192/2، وأمالي ابن الشجري 177/3 ـ 178.

والنيَّةُ فيهِ تأخيرُهُ إلى ما بعدَ الخبرِ. وقد أمكنَ هذا التقديرُ في الآيةِ؛ لأنَّ الخبرَ لا يتعيَّنُ كونُـه لمجموعِ الألفاظِ المتعاطفةِ، فـي حـينِ يتعـذَّرُ مثلُـه فـي قـولِ العَـرَبِ: (إنَّـكَ وزيـدٌ ذاهبان)، لأنَّ الخبرَ مثنّىً، فلا يمكنُ جعلُه لأحَدِ المتعاطفَيْنِ وتقديرُ تأخيرِ الآخَرِ، إذ لا يُخبَرُ عن مفرَدٍ بمثنّىً، لذلك حُمِلَ هذا الأخيرُ على العطف على التوهُّم[1] ، أي: إنَّ للمسألة تفصيلاً عندهم، وهذا التفصيلُ ذَكَرَه ابنُ هشامٍ في غيرِ المُغني[2] ، ومؤدَّى كلامِهِ: أنَّه إذا جاءَ الرَّفعُ قبلَ الخَبرِ، ولم يتعيَّن كونُهُ ـ أي: الخبر ـ لمجموعِ المتعاطِفَينِ، كما في آيةِ المائدةِ، وكما في قولِنا: (إنَّ زيداً وعمرٌو في الدار) مثلاً جاز، ولكنْ على التقدير المذكور، لا على العطف على موضع (إنَّ)، وإلّا فالمسألةُ عطفٌ على التوهُّمِ وَقَعَ في كلامِ ناسٍ من العرب، ولا يُقاسُ عليه.

أمّا الكوفيُّون فمذهبُهم جوازُ المسألةِ مطلقاً عندَ الكِسائيّ، وبشرطِ خَفَاءِ إعرابِ اسمِ (إنَّ) عندَ الفرَّاءِ، ولا فرقَ عندَهم بينَ توجيهِ الآيةِ وتوجيهِ المثال، فكِلاهما عائدٌ إلى العطفِ على المعنى. ولعلَّ هذا المذهبَ أيسرُ وأقلُّ تكلُّفاً، ويعضدُه مجيءُ موضعَينِ شبيهَينِ بآيةِ المائدةِ في القرآنِ الكريمِ وَرَدَ فيهما لفظُ (الصابئين) منصوباً عطفاً على اسمِ (إنَّ)، هما: قولُـه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَومِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحا فَلَهُم أَجرُهُم عِندَ رَبِّهِم وَلَا خَوفٌ عَلَيهِم وَلَا هُم يَحزَنُونَ﴾ (البقرة 62)، وقولُه:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشرَكُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ يَفصِلُ بَينَهُم يَومَ ٱلقِيَٰمَةِۚ ﴾ (الحج 17)، وحَمْلُ النَّظائرِ على بابٍ واحدٍ في التوجيهِ هو بابُ العطفِ ـ وإن كانَ على اللَّفظِ حيناً وعلى المعنى حيناً ـ أولى من تقديرِ تقديمٍ وتأخيرٍ وحذفٍ في موضعٍ دونَ آخرَ، ولا سيَّما أنّهم جميعاً ـ بِصريّينَ وكوفيّينَ ـ مُتَّفقونَ على أنَّ معنى قولنا: (إنَّ زيداً قائمٌ) هو (زيدٌ قائم)، وأن (إنَّ) لم تُفِدْ شيئاً إلا التَّوكيدَ،

(1) انظر: الكتاب 155/2، والأصول 252/1، وشرح المفصل 69/8 . 70، والتذييل والتكميل 197/5.
(2) شرح بانت سعاد 167.

أي: إنَّها عاملةٌ في اللَّفظ لا في المعنى، ولذلك سمَّاها ابنُ السرّاجِ في صريحِ كلامِهِ زائدةً للتوكيد وجَعَلَها بمنزلةِ الباءِ في خبرِ (ليس)[1] ، غايةُ الأمرِ أنَّ قواعدَ الصِّناعة عند البِصريّين تمنعُ هذا العطفَ، وإنْ سلَّمُوا أنَّ موضعَ اسمِ (إنَّ)، أو موضعَها معَ اسمِها ـ على خلافٍ بينَهم في ذلكَ[2] ـ رفعٌ بالابتداءِ. والأمثلةُ المسموعةُ في هذا البابِ تؤيّدُ مذهبَ الفَرَّاءِ، إذ وَرَدَ فيها اسم (إنَّ) مبنيّاً لا إعرابَ ظاهراً فيه، وكأنَّ ذلك يسهّلُ حملَ المعطوفِ على اسمِ (إنَّ) على معنى الابتداءِ، ولو ظَهَرَ النَّصبُ في الاسمِ لكان في العدولِ عن اللَّفظِ المنصوبِ إلى الرَّفْع إخلالٌ بما يستحسنونه مِنْ مراعاةِ حُكْمِ الجِوارِ، ونقضٌ للتَّناغُمِ الصوتيّ باختلافِ حركتَي الإعرابِ في اسمَينِ متعاطفَينِ متواليَينِ، أمّا معَ خَفَاءِ إعرابِ الاسمِ فلا مدخلَ لهذا الإخلالِ.

والعطفُ على اسم (إنَّ) بالرَّفع بعدَ مجيءِ الخبرِ كما في نحو: (إن زيداً قائمٌ وعمروٌ) جائزٌ باتِّفاقٍ، بيد أنَّ ثمَّة خلافاً في توجيهه أيضاً: فقيلَ: هو عطفٌ على موضعِ اسمِ (إنَّ)، أو على موضعِها مع اسمِها، أو على الضميرِ المستترِ في الخبرِ، أو على الابتداءِ والخبرُ محذوفٌ. وكلُّ ما سَلَفَ أقوالٌ منقولةٌ عن البِصريّين، وعنها يتفرَّع خلافٌ آخرُ بينهم في أنَّ العطفَ في مِثْلِ ذلكَ من بابِ عطفِ المفرداتِ أو الجُمَلِ[3] .

وخلاصةُ القول: إنَّ العطفَ على الموضعِ عند المتقدِّمين هو من العطفِ على المعنَى، وتحقيقُ المصطلحِ عندَهم يهدِفُ إلى فهمِ مذاهبِهم وأقوالهم في توجيهِ بعضِ شواهدِ البابِ المختلفِ فيها، بمعرفةِ أنَّ العطفَ على الموضعِ في كلامِهم قد يُراد به العطفُ على

(1) الأصول 64/2.

(2) نصّ ابن السرّاج في الأصول 64/2 على أن الموضع لـ (إنّ) مع اسمها، ولأبي عليّ الفارسي في المسألة قولان: الأول كقول ابن السراج، ذكره في الإيضاح 123، وتابعه عليه ابن جني في سر الصناعة 372، وهو أيضاً قول الزمخشري نقله ابن يعيش في شرح المفصل 68/8، والثاني من قولي أبي عليّ: أن العطف على موضع اسم (إنّ) وحده، قاله في المسائل المنثورة 68. وكلام المتقدمين في المسألة محتمل. انظر مصادر تخريج مسألة العطف على اسم (إنّ).

(3) انظر تفصيل هذه الأقوال في التذييل والتكميل 184/5 ـ 186.

التوهُّمِ، وعكسُ ذلكَ واقعٌ أيضاً، وإن كان ما انتهى إليه متأخِّرو النحويّين مِنَ الفَصْلِ بين المصطلحَين أحوطَ وأدقَّ وأجدرَ أن يُتَّبعَ، إذ العطفُ على الموضعِ أو المحلِّ أقيسُ وأكثرُ دَوْراً في كلام العرب، وأصولُ هذا الفصلِ موجودةٌ في كلامِ المتقدِّمِين، وغايةُ الأمرِ أنَّ المصطلحَ النحويَّ كان في بداياته، فلم يستقرَّ الفصلُ بينهما تمامَ الاستقرارِ، ولا سيما أنَّ الأصلَ الذي ينطلقُ منه ضربا العطفِ: (على الموضعِ وعلى التوهُّمِ) واحدٌ، **ومبناه على مراعاةِ معنىً متضمَّنٍ في الكلامِ السابقِ.**

ب . العطفُ على التوهُّمِ:

إذا سلَّمنا بأنَّ العطفَ على الموضعِ ينـدرجُ في بابِ العطفِ على المعنى، على ما يترجّحُ من كلامِ المتقدِّمِينَ، فإنَّ العطفَ على التوهُّمِ قسيمُهُ في هذا البابِ، وهو يشملُ كلَّ ما لا يدخلُ في العطفِ على الموضعِ ممّا خولفَ فيه بين إعرابِ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، أي: إنَّ العطفَ على التوهُّمِ يُشابهُ العطفَ على الموضعِ في أنَّ المعطوفَ لم يتبعِ المعطوفَ عليه في حركة إعرابه، بيدَ أنَّ ثمَّةَ فرقاً بينهما، هو . حسب ما بيَّنَ أبو حيَّانَ . «أنَّ العاملَ في العطفِ على الموضعِ موجودٌ دونَ مُؤثِّرِه، والعاملُ في العطفِ على التوهُّم مفقودٌ وأثَرُه موجودٌ»[1] ، يريدُ: أنّه لا يوجدُ في العطفِ على التوهُّم عاملٌ صريحٌ يصلُحُ لإحداثِ الأَثَرِ الإعرابيّ الظاهر في المعطوفِ، وإنَّما يُصحَّحُ العطفُ بتخيُّلِه (توهُّمه)، أمَّا العاملُ في العطفِ على الموضعِ فهو موجودٌ في الكلامِ صراحةً، وكان حقُّه أن يعملَ في المتعاطِفَينِ على حدٍّ سواء، إلَّا أن عارضاً قد مَنَعَه من العمل في المعطوف عليه، ككَوْنِهِ مجروراً بحرفِ جرٍّ زائدٍ أو أصليٍّ، أو كونِه جملة...

والاتّفاق واقعٌ على أنَّ العطفَ على الموضعِ مقيسٌ بشروطِهِ، أمَّا قسيمُه الذي انفردَ عند المتأخِّرِينَ باسم العطفِ على التوهُّمِ أو على المعنى فمنهم من نصَّ صراحةً على أنَّه ــ

(1) البحر 275/8.

على كَثْرَتِهِ ـ لا ينقاسُ[1] ، وأدرَجَه بعضُهم مع الضرائر[2] ، في حينِ نجدُ المتقدِّمِينَ قد سكتُوا عن مِثْلِ هذا التصريحِ، وقال القزَّاز القيرواني (ت412هـ) في كتابه (ما يجوز للشاعر في الضرورة) حين أورد بعض شواهد العطف على المعنى: «وقد أجازَ هذا أكثرُ الناسِ في الكلامِ، وأدخلَه بعضُهم في الضَّرورات فذكرناه»[3].

وهذا يدلُّ على أنَّ معظم النحويين حتى بدايات القرن الخامس على الأقل أجازوا العطف على المعنى في سعة الكلام، وتعويلُهم عليه دون حَرَجٍ في توجيهِ الفصيحِ من الكَلامِ العربيّ، وفي مقدمته القرآنُ الكريمُ، يؤيّدُ ذلك، ولا سيَّما أنَّ المواضعَ المحمولةَ على هذا الضربِ من العطف فيهِ كثيرة[4] .

ولعلَّ سكوتَ المتقدِّمِينَ عن بيانِ مكانِ هذه الظاهرةِ من القياسِ مردُّهُ إلى أنَّ صُورَها ليست على درجةٍ واحدةٍ من حيثُ الحُسنُ والقَبولُ، ولا يمكنُ الحُكْمُ بقياسيَّتِها على الجُملةِ، ولا ردُّها جميعاً إلى الضَّرورةِ. هذا مع إقرارِ أنَّ العطفَ على اللفظِ هو الأصلُ، فلا يُعدَلُ عنهُ إلَّا إذا تعذَّرَ الحملُ عليهِ.

وتتبُّعُ كلامِهِم في الشواهدِ المحمولةِ على العطفِ على التوهُّم يُنبئُ أنَّه يكونُ واجباً في مواضعَ، وحَسَناً في أُخرَى، وخاصّاً بالضرورة في غيرِها، وفيما يأتي تفصيلُ ذلك:

1-وجوبُ العطفِ على التوهُّمِ:

يجبُ العطفُ على التوهُّمِ في بابٍ واحدٍ هو بابُ المضارعِ المنصوبِ بعد حروفِ العطفِ: (الفاء والواو وأو) في جوابِ الأشياءِ السبعةِ، فعاملُ النصبِ عند البِصريّينَ[5]

(1) انظر: البحر290/2.
(2) انظر: ضرائر ابن عصفور 279، والارتشاف 2449.
(3) ما يجوز للشاعر في الضرورة 315.
(4) انظر أمثلة لذلك في: الكتاب 356/1، ومعاني الفراء 220/1، 346، 390....، ومعاني الأخفش 158، 277، 283، 285.. ومعاني الزجاج 84/1، 342، والحجة 174/1، 203/2، 208، 345، 224/3، 225، 229، 230...
(5) انظر: الكتاب 28/3 وما بعدها، و51 . 52، والمقتضب 2/ 14. 15، والأصول 2/ 154، والإنصاف 555 . 559، وشرح المفصل 21/7.

هو (أَنْ) مُضمَرَةٌ وجوباً، تُؤوَّلُ مع الفعلِ بعدها بمصدرٍ معطوفٍ على آخرَ منسبكٍ من الكلامِ السابق. وهذا ـ حسبَ صريحِ كلامِهِم ـ ممَّا يدخلُ في العطف على التوهُّم، قال سيبويه: «ونظيرُ جَعْلِهم لم آتِكَ وَلا آتيكَ[1] بمنزلةِ الاسمِ في النيَّةِ حتَّى كأنَّهم قالوا: لم يكُ إتيانٌ = إنشادُ بعض العرب قول الفرزدق:

مَشَـــائيمُ ليسُـــوا مُصـــلِحِينَ عَشـــيرةً وَلا ناعـــبٍ إلَّا بِبَـــيْنٍ غُرابُهـــا»[2]

فالشاهدُ المذكورُ نظيرُ المثالَينِ في أنَّ توهُّمَهم لفظَ المصدرِ في نحو: (لم آتِكَ) و(لا آتيكَ) والعطفَ عليه كتوهُّمِهم زيادةَ الباءِ في خبر (ليس) والعطفَ على تقدير ذلك.

وإنَّما يمتنعُ العطفُ على اللَّفظِ في هذا البابِ، ويجبُ العطفُ على التوهُّم، مع أنَّه خلافُ الأصلِ، مراعاةً للمعنى، فلِلكلام الذي يقعُ فيه نصبُ المضارعِ بعدَ حروفِ العطفِ في المواضعِ المذكورةِ معنىً مُغايرٌ لما جرى العطفُ فيه على اللَّفظِ، وهذا بيِّنٌ في قولِ الشاعرِ:

لا تَنْـــهَ عـــن خُلُـــقٍ وتـــأتيَ مِثْلَـــهُ عـارٌ عليـكَ إذا فعلـتَ عظـيمُ[3]

فلو جُزِم (تأتي) بالعطفِ على الفعلِ الذي تقدَّمَهُ لكان داخلاً في حُكمِ النَّهيِ، ولكانَ التقديرُ: لا تنهَ عن خُلُقٍ، ولا تأتِ مثلَه، وهذا معنىً فاسدٌ، وإنَّما المرادُ: لا تجمعْ بينَ نَهيِكَ عن شيءٍ وإتيانِكَ مثلَه، ومن ثمةَ وجبَ النَّصبُ.

ومثلُه قولُهم: (لألزمنَّكَ أو تقضيَني حَقِّي)، فهذا أيضاً لا يُرادُ به العطفُ الظاهرُ، لأنَّه لم يُرَدْ إيجابُ أحِد الفعلَينِ، إنَّما يُراد إيجابُ اللُّزومِ مُمتَدّاً إلى وقتِ القضاء[1].

(1) في نحو قولهم: (لم آتك فأحدِّثك)، و(لا آتيكَ فأحدِّثك).
(2) الكتاب 28/3. 29.
(3) اختُلف في قائله، فنُسب للأخطل، ولأبي الأسود الدؤلي، وللمتوكل بن عبد الله الليثي. انظر: الخزانة 565/8، وشرح أبيات المغني 112/6، وهو في ديوان الأخطل (الذيل) 580، وديوان أبي الأسود 404، وكذا نُسبَ للأخطل في: الكتاب 42/3، وشرح المفصل 42/7، وهو بلا نسبة في: المقتضب 25/2، وشرح الكافية 75/4، والمغني 472.

وعلى هذا السَنَنِ مِن مخالفةِ المضارعِ المنصوبِ بعدَ حروفِ العطفِ الفعلَ الذي تقدَّمَهُ في المعنى تجري أمثلةُ هذا البابِ، ولذلك وَجَبَ تقديرُ (أَنْ) مُضمَرَةً، والعطفُ على المصدرِ المُتَوهَّم عند البِصريّينَ على ما سلفَ، ورأى الفَرَّاءُ أنَّ هذا الخلافَ المعنويَّ الذي سمَّاه (الصَّرْفَ) هو عاملُ النَّصبِ[2] .

2-ما يَحْسُنُ في السَّعة مِن صُوَرِ العطفِ على التوهُّمِ:

لا نقفُ في كلامِ النحويّينَ على ضوابطَ صريحةٍ لا ستجازةِ العطفِ على التوهُّمِ في السَّعَة، وإنَّما هي إشاراتٌ بنَوا عليها استحسانَهم لبعضِ صُوَرِهِ، أو تفضيلَهم لِمَا وقعَ منه في شاهدٍ على ما جاءَ في آخرَ، وأجلَى هذه الإشاراتِ استحسانُهم إيَّاه إذا كان مَبنَاهُ على مراعاةِ الأصلِ في المعطوفِ، وأوَّلُ من أشار إلى هذا الضابطِ سيبويهِ، وذلك حين نصَّ على أنَّ النصبَ في نحو: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً) حملاً على المعنى[3] أحسنُ منه في نحو:

جئنـــي بِمِثْـــلِ بنـــي بَـــدرٍ لأُسْـــرَتِهِمْ أو مِثْـــلَ أُسْـــرَةِ مَنظـــورِ بـــنِ سَـــيَّارِ

قال: «والنصبُ في الأوَّلِ أقوى وأحسنُ، لأنَّكَ أدخَلْتَ الجرَّ على الحرفِ النَّاصبِ، ولم تجِئْ ههنا إلّا بِمَا أصلُهُ الجرُّ، ولم تُدْخِلْهُ على ناصبٍ ولا رافعٍ، وهو على ذلكَ عربيٌّ جيِّدٌ، والجرُّ أجودُ»[4].

يريدُ أنَّ الأصلَ في (هذا ضاربُ زيدٍ): (ضاربٌ زيداً)، لأنَّ اسمَ الفاعلِ في نحوِ ذلك حرفٌ[5] عاملٌ حقُّه أن ينصبَ مفعولاً بهِ، وإنَّما أُدخِلَ الجرُّ على معمولِهِ تخفيفاً، فلمَّا

(1) انظر: الكتاب 46/3 . 47، والمقتضب 27/2، والأصول 155/2، وأمالي ابن الشجري 148/2، وشرح المفصل 23/7 . 24، وشرح الكافية 75/4، والمغني 94، 624.

(2) معاني الفراء 34/1، 115، 235 . 236، 408، وانظر: سر الصناعة 275، والإنصاف 555 - 559.

(3) وبعض النحويين يجعل ذلك من باب العطف على الموضع على ما سلف.

(4) الكتاب 170/1.

(5) أي: كلمة.

عُطِف عليه بالنصب كان مَبْنَى ذلك على ملاحظةِ الأصلِ ومراعاتِهِ، وليس الأمرُ كذلكَ في البيتِ، إذِ الجرُّ في (بمثلِ) أصيلٌ، والعطفُ عليه بالنَّصبِ ـ مع أنَّ فيهِ مراعاةً لمعنى المفعوليَّة المُتَضَمَّنِ ـ لا يُراعي أصلاً في المعطوف عليه[1] ، ومن ثمَّةَ يُحتاجُ معَه إلى تقديرِ ناصبٍ من غيرِ جنس العامل في الأوَّل، على تقدير: (أو هاتوا مثلَ أسرةِ..)، في حينِ يُقدَّرُ الناصبُ في (هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً) من جنسَ المذكورِ، « والذي حَمَلْتَ على الموضعِ مِمَّا لا يُحْتاجُ فيهِ إلى تغييرِ لفظِ العاملِ فهو أحسنُ مِمَّا يُحْتاجُ فيهِ إلى تغييرِ لفظِهِ»[2] .

ومِثلُ هذه الإشارةِ إلى استحسانِ ما كان فيه مراعاةٌ للأصل وقع في كلام السيرافي، عندما علَّق على كلام سيبويهِ الذي جعلَ العطفَ في قولِه تعالى: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ نظيرَ العطفِ في قولِ زهيرٍ:

بَـدَا لـيَ أنِّـي لسـتُ مُـدرِكَ مـا مَضَـى ولا سـابقٍ شـيئاً إذا كـانَ جائيـا

قال: «وأمّا استشهادُهُ بِبَيتِ زهيرٍ فالخفضُ في البيتِ قبيحٌ جِدّاً ..... والذي في كتاب الله عزَّ وجَلَّ مُستَحسَنٌ جيّدٌ ...»[3].

والفرق بينهما ـ على ما يُفهَمُ من كلامه ـ أنَّ الأصلَ في جوابِ الطَّلَبِ أَنْ يكونَ بغيرِ فاءٍ، ولذا فإنَّ من عطفَ بالجزمِ في الآيةِ راعى الأصل بتقديره سقوطَ الفاء، وأمَّا تَوهُّمُ زيادةِ الباءِ في خبر (ليس) فهو توهُّمُ ما ليس بأصلٍ، فلا خافضَ قبل المعطوف يخفِضُهُ، ولا مخفوضَ يُعطَفُ عليهِ، ولا شيءَ موضعُهُ خفضٍ فيُعطَفُ على الموضع، ولا يَحسُن تقديرُ أيٍّ من ذلك بناءً على ما يُزادُ خلافاً للأصلِ، ومِن ثمَّةَ لم يَرْتقِ العطفُ الواقعُ في البيت إلى مرتبة الجواز في السَّعَةِ.

(1) انظر: الرماني على سيبويه 418، والسيرافي على سيبويه 4/ 65.
(2) السيرافي على سيبويه 133/10.
(3) السيرافي على سيبويه 10/ 133.

وعلى هذا الضابطِ نفسِه بنَى ابنُ جني مُفاضَلَتَهُ بين أمثلةٍ بعضُها مِنَ العطفِ على التوهُّمِ وبعضُها مِن العطفِ على الموضعِ، قال: « ومن الأصولِ المُراعاةِ قولهم: مررْتُ برجلٍ ضاربِ زيدٍ وعمراً، وليسَ زيدٌ بقائمٍ ولا قاعداً، و﴿إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهلَكَ﴾(العنكبوت/33)، وإذا جازَ أن تُراعَى الفروعُ نحو قوله:

بَدَا لِيَ أَنِّي لستُ مُدرِكَ ما مَضَى ولا سابقٍ شيئاً إذا كانَ جائيا

وقوله:

مَشَائيمُ ليسُوا مُصلِحِينَ عَشيرةً ولا ناعِبٍ إلَّا بِبَيْنٍ غُرابُها

كانت مراجعةُ الأصولِ أولى وأجدرَ»[1].

وقد يَحسُنُ العطفُ على المعنَى وإن لم تكُنْ فيه مراعاةُ أصلٍ، وذلك عند طُولِ الفَصْلِ، نصَّ على ذلك سيبويهِ وغيرُه[2] ، وأمثلتُهم على ذلكَ تنحصرُ فيما كان المعطوفُ عليه فيه مجروراً بإضافته إلى اسم الفاعل مراداً به المُضِيّ، وقد عُطِفَ عليه بالنَّصبِ كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلُ ٱلَّيلِ سَكَنا وَٱلشَّمسَ وَٱلقَمَرَ حُسبَانا﴾[3] (الأنعام/96)، إذ عَطفَ (الشمسَ) بالنَّصبِ على (الليل)، وهو مجرورٌ، والجرُّ فيه جارٍ على الأصلِ، لأن اسمَ الفاعلِ منصَرفٌ معناه إلى المُضِيّ عندَهم[4] ، ولكنْ لمَّا تباعدَ الجارُّ (جاعل) من المعطوفِ عليه حَسُنَ نصبُه، «وكلَّما طالَ الكلامُ فحَمْلُ الاسمِ على النَّصبِ أقوى، لأنَّ

(1) الخصائص 353/2.

(2) انظر: الكتاب 174/1، والسيرافي على سيبويه 67/4ـ 68، ومعاني الفراء 1/ 346، والمقتضب 2/ 211، والأصول1/ 128.

(3) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (وجَعَلَ الليلَ سكنا). السبعة 263، والحجة 361/3.

(4) ذهب الرماني والزمخشري إلى أن اسم الفاعل في الآية ليس بمعنى المضي، لأنه يدلّ على جَعْلٍ مستمرٍ في الأزمنة جميعها. انظر: الرماني على سيبويه 423، والكشاف 377/2.

الناصبَ يعملُ فيما تباعدَ منه، والجارُّ لا يعملُ إلّا فيما يليه، فمِنْ هنا حَسُنَ النَّصبُ مع الفصلِ، وازدادَ حُسناً بتطاولِ ما بينَ الاسمِ والجارِّ على هذا المُقتَضَى»[1].

وقد وقع في كلام الرُّمَّاني (ت 384هـ) ما ظاهرُه استحسانُ صورِ العطفِ على المعنَى على إجمالها بلا مُفاضَلةٍ، فإنه قال بعد أَنْ علَّق على طائفةٍ من شواهدِ سيبويه المحمولةِ على المعنَى: «وإنَّما جازَ في كلِّ هذا أن يُعدَلَ عن العطفِ على اللَّفظ للإشعارِ بالمعنى المُضَمَّنِ بعدَ تقديرِهِ في النَّفسِ بالكلامِ الأوَّلِ، فمَنْ عَطَفَ على اللَّفظِ فلأنَّه أشْكَلُ، ومَنْ عَطَفَ على المعنى فلأنَّه أدلُّ على المعنى المُضمَّنِ، وكِلاهُما حَسَنٌ على هذهِ العللِ»[2] فالعطفُ على المعنَى (التوهُّم) مبنيٌّ على ملاحظةِ معنىً مُضَمَّنٍ في الكلام وإبرازِه من خلال العدول بالعطفِ عن أصلِه الذي هو العطفُ على اللّفظِ تمكيناً للمعنَى المتضمَّنِ واحتفالاً به، وهذا ما يجعلُ العطفَ على المعنَى مُستَحسَناً كما هو صريح كلامه.

ويمكن القولُ: إنّ حُسنَ هذا الأسلوب في العطفِ رَهْنٌ بمَقصدِ المتكلِّمِ ومَدَى براعتِه في توظيفِه، فإن كانت غايتُه الإشعارَ بالمعنَى المُضمَّنِ لأهمِّيته استُملحَ، لأنّ الكلامَ حينئذٍ يؤدِّي فائدتَين: فائدةَ اللفظِ الظاهرِ، وفائدةَ المعنى المضمَّن. وهذا ظاهرٌ فيما نقله البحثُ في مَطلَعِه مِن قولِه تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيهِم وِلدَٰن مُّخَلَّدُونَ١٧ بِأَكوَاب وَأَبَارِيقَ وَكَأس مِّن مَّعِين١٨ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنهَا وَلَا يُنزِفُونَ١٩ وَفَٰكِهَة مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ٢٠ وَلَحمِ طَير مِّمَّا يَشتَهُونَ٢١ وَحُورٌ عِين٢٢﴾ إذ أُشيرَ بعطف (وحورٌ عين) على المعنى ـ على تقدير: ولهم حورٌ عين ـ إلى ثبوتِ ما تقدَّمَ لهم فكأنَّه قيلَ: يطافُ عليهم بكلِّ ذلكَ، وهو ثابتٌ دائمٌ لهم.

(1) الرماني على سيبويه 423.
(2) الرماني على سيبويه، الموضع نفسه.

3-. ما يختصُّ بالضَّرورةِ من صُوَرِ العطفِ على التوهُّمِ:

يختصُّ العطفُ على التوهُّمِ بالضَّرورةِ إذا استوجبَ تصوُّرَ ما ليس بأصلٍ، نحوَ ما سلفَ من توهُّمِ زيادة الباء في خبر (ليس) في بيت زهير ونظائره، وزيادة (مِنْ) في قول الشاعر:

يقــولُ رجــالٌ مــا أُصــيبَ لهــم أبٌ ولا مِنْ أخٍ أَقبِلْ علَى المالِ تَعْقِلِ[1]

فكأنَّه توهَّمَ زيادةَ (مِن) قبل (أب)، ولذا زادها في المعطوف عليه.

وكتوهُّم دخول نون التوكيد على الفعل في قوله:

يــا قلــبُ هــل تَنْهَــاكَ موعظــةٌ أو يُحدِثَنْ لكَ طُولُ الدَّهرِ نسيانا[2]

والضرورةُ في بابِ العطفِ على التوهُّمِ درجاتٌ، فإذا كان العطفُ على توهُّم ما يكثُرُ دخولُه على المعطوفِ عليه حَسُنَت، لأنَّ الكثرةَ تجعلُه مَظنَّةً للمتوهَّمِ لطُولِ اعتيادِ دخولِه ثَمَّةَ والأُلفةِ بهِ وإمكانِ ظهورِهِ في الفصيحِ، فكأنَّ ذلك يُسهِّلُ تَخيُّلَه وتمثُّلَه ومِن ثَمَّ العطفَ عليه، وإلّا كانَت الضرورةُ مُستَقبَحةً،[3] كما في نحو قوله:

ومــا كنــتُ ذا نَيْــرَبٍ فــيهِمُ ولا مُــنْمِشٍ فــيهِمُ مُرْمِــلِ[4]

لقلَّةِ دخول الباء في خبرِ (كان).

وأخيراً:

إنَّ العطفَ على التوهُّمِ ـ وإن كان ممَّا وردَ في الشواهدِ الفصيحةِ وممَّا اطمأنّ إليه المتقدِّمون في التوجيهِ ـ مخالفةٌ للأصل في بابِ العطفِ، وهذه المخالفةُ لا ينبغي أن

(1) للمِسْوَر بن زيادة الحارثي في التنبيه 120، وضرائر ابن عصفور 281.

(2) لسوّار بن المضرّب في شرح الحماسة للمرزوقي 1361، وهو بلا نسبة في التنبيه 422.

(3) انظر: ضرائر ابن عصفور 279. 282.

(4) لم يُنسَب فيما رجعت إليه من مصادر. وهو في شرح التسهيل 386/1، والتذييل والتكميل 317/4، والمغني 620، وشرح أبياته 317/4.

تُرتَكَبَ إلا لأغراضٍ تخدمُ المعنى، وقد تلجِئ إليها ضرورةُ الشعر، وهي ليست ضرباً من العبثِ اللغوي الذي يبيحُ للمتكلّمِ أن يخرجَ عن الأصلِ لاحناً، ثمَّ يقدِّر المعنى على ما عنَّ له، وإنما هي ضربٌ من الاتِّساع الذي لا يجرؤُ على ارتكابِهِ إلا البليغُ، فإذا لم يخدِمْ هذا الاتساعُ غرضاً لفظياً أو معنوياً فالاحترازُ منه أولى وأحوط.

نتائج البحث:

_ قد يُفهَمُ من قولِ بعضِ المتأخّرين: إنَّ العطفَ على التوهُّمِ يُسمَّى في القرآن الكريم عطفاً على المعنى= أنـهَ لا فرقَ بين المصطلحَينِ، والأظهرُ ـ حسب كلامِ متقدّمي النُّحاة ـ أنّهما متغايران، وأنَّ العطفَ على المعنى أعمُّ من العطف على التوهُّم.

فالعطفُ على المعنى عند المتقدِّمين قسيمُ العطفِ على اللفظ، وهو يشملُ كلَّ ما خالفَ فيه المعطوفُ المعطوفَ عليه في إعرابه، ويكون توجيهُ هذه المخالفة بحَمْلِ المعطوفِ على معنىً يُستخلَصُ من الكلامِ الفائتِ ويصلحُ لإحداثِ الأثرِ الإعرابيّ الظاهرِ الذي خالفَ فيه متبوعَهُ، وتنضوي تحت ذلك صورتان: الأولى: العطفُ على الموضعِ، والثانيةُ: العطفُ على التوهُّمِ.

_ وأولى هاتينِ الصُّورتَينِ ـ أي: العطفُ على الموضعِ ـ لا تدخلُ في العطفِ على المعنَى عند المتأخِّرينَ كما هو ظاهرُ كلامِهم، فقد أخرجوها من البابِ من حيث كان المحلُّ أو المعنى الذي يُعطَفُ عليه ههنا مُلاحظاً بجلاء، يقتضيه عاملٌ موجود في الكلام، بيد أنَّ ثمةَ أدلّةً على أنَّ السابقين من النحاة عدُّوها منه:

منها: ما وقعَ في كلامهم صراحةً من تسميتِهم العطفَ على الموضعِ عطفاً على المعنى، وتسميتهم العطفَ على المعنَى عطفاً على الموضعِ، وذلك يشي بأنَّ المصطلحَ لم يكن قد استقرَّ على الفَصْلِ بينَهما على النَّحوِ الذي نراهُ عند المتأخِّرينَ؛ وبأنَّ كلمةَ «الموضع» قد أُستُعمِلَت أحياناً كثيرةً بمعناها اللغويّ، أي: المكان، لا بمعنى المحلِّ الإعرابيّ الذي تستحقُّه كلمةٌ ما.

ومنها: أنَّ شروطَ العطفِ على الموضعِ التي استنبطها المتأخِّرونَ مِن كلامِ مَن سبقَهم ليست موضعَ اتِّفاقٍ، وأنَّ الأمثلةَ التي تقصِّرُ عن استيفاء شيءٍ منها تدخلُ في بابِ

العطفِ على المعنَى عند بعضِهم، وتبقَى في دائرةِ العطفِ على الموضعِ عند آخرينَ، تبَعاً لمذاهبِهم في الشُّروطِ، وهذا يؤذِنُ بأنَّ الفرقَ بين المصطلَحَينِ يسيرٌ، وأنَّ كثيراً من الأمثلةِ يتعاورُها ضربا العطفِ المذكورانِ، وهذا يمدُّ الأسبابَ بينَهما.

ويفيدُ تحقيقُ المصطلحِ عند المتقدِّمينَ في فَهْمِ مذاهبِهم وأقوالِهم في توجيهِ بعضِ شواهدِ البابِ المُختَلَفِ فيها، وذلكَ بمعرفةِ أنَّ العطفَ على الموضعِ في كلامِهم قد يُرادُ به العطفُ على التوهُّمِ، وعكسُ ذلك واقعٌ أيضاً، بيدَ أنَّ ما انتهَى إليه النحويُّون المتأخِّرونَ من الفَصْلِ بين المصطلَحَينِ أحوطُ وأدقُّ وأجدرُ أن يُتَّبعَ، إذ العطفُ على الموضعِ أو المحلِّ أقيسُ وأكثرُ دَوْراً في كلامِ العربِ. وأصولُ هذا الفَصْلِ موجودةٌ في كلامِ المتقدِّمينَ، غايةُ الأمرِ أنَّ المصطلحَ النَّحويَّ كان في بداياتِه، فلم يستقرَّ الفصلُ بينَهما تمامَ الاستقرارِ، ولا سيَّما أن الأصلَ الذي ينطلقُ منه ضربا العطفِ: (على الموضع وعلى التوهُّم) واحدٌ، ومبناه على مراعاة معنىً متضمَّنٍ في الكلامِ السابقِ.

_ والصُّورةُ الثانية مِن صُورَتَي العطفِ على المعنَى عند المتقدِّمينَ هي العطفُ على التوهُّمِ، والفرقُ بينها وبين العطفِ على الموضعِ أنها تقومُ على تخيُّل معنىً مُنتَزَعٍ من الكلامِ، يقومُ العطفُ على مراعاتِه، وذلكَ دونَ وجودِ عاملٍ صريحٍ يستوجبُ هذا المعنَى أو يقتضيهِ خلافاً للعطفِ على الموضعِ.

وقد نصَّ بعضُ المتأخِّرينَ على أنَّهُ غيرُ مَقيسٍ، بيدَ أنَّ المتقدِّمينَ قد سكتوا عن التصريحِ بمكانِه من القياسِ، ويدلُّ كلامُهم على أنَّه على درجاتٍ: فهو واجبٌ في بابِ المضارعِ المنصوبِ بـ (أَنْ) مضمرةٍ بعدَ حروفِ العطفِ في جوابِ الأشياءِ السَّبعةِ، وهو مستحسنٌ جائزٌ في السَّعَةِ إذا كان مبناه على مراعاةِ الأصلِ في المعطوفِ، ومخصوصٌ بالضرورةِ في غيرِ ذلكَ، وضرائرُ بابِ العطفِ على التوهُّمِ أيضاً أنواعٌ، فمِنها الضرائرُ الحسنةُ القائمةُ على توهُّمِ ما يكثُرُ اقترانُهُ بالمعطوفِ، ومِنْها المُستَقبَحةُ القائمةُ على توهُّمِ القليلِ.

المراجع

المطبوعة:

_ الإتقـان فـي علـوم القـرآن للسـيوطي، تحقيـق: مركـز الدراسـات القرآنيـة، وزارة الشـؤون الإسلامية والأوقاف، السعودية.

_ارتشاف الضَّـرَب من لسان العرب لأبـي حيّان الأندلسـي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

_ الأصـول فـي النحـو لابـن السـرّاج، تحقيـق: عبـد الحسـين الفتلـي، مؤسسـة الرسـالة 1985م.

_ أمالي ابن الشجري، تحقيق: د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1992.

_ الإنصاف في مسائل الخـلاف لأبـي البركـات الأنباري، تحقيق: محمد محيـي الدين عبد الحميد، نسخة مصورة، دار الفكر.

_ الإيضـاح العضـدي لأبـي علـي الفارسـي، تحقيق: كـاظم بحـر المرجـان، عـالم الكتـب، بيروت، ط2، 1996م.

_ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة بمصر، 1329هـ.

_ التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبـي حيان الأندلسـي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1997م، ودار كنوز إشبيلية بالرياض 1997ـ 2018.

_ التنبيه على شرح مشكلات الحماسة لابن جنـي، تحقيق: حسن هنداوي، وزارة الأوقاف الكويتية، ط1، 2009م.

_ حاشـية الصبّان علـى الأشمونـي، تحقيـق: طـه عبـد الـرؤوف سـعد، المكتبـة التوفيقيـة، القاهرة.

_ الحُجَّة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، ومراجعة: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، ط1، 1984ـ 1997.

_ خزانـة الأدب ولـب لبـاب لسـان العـرب للبغـدادي، تحقيـق عبـد السـلام هـارون، الهيئـة

المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979م.
_ الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، 1952م.
_ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1986م.
_ ديوان الأخطل (شعره) بشرح أبي سعيد السكري، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الفكر بدمشق، ط4، 1996م.
_ ديوان الأسود بن يعفر (ضمن الصبح المنير في شعر أبي بصير) تحقيق: رودلف جاير، فيينا، ط1، 1927م.
_ ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد السكري، ت محمد حسن آل ياسين، دار مكتبة الهلال، ط2، 1988م.
_ ديوان الأعشى، شرح وتعليق د. محمد محمد حسين، دار النهضة العربية، بيروت، 1972م.
_ ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط3، 1969م.
_ ديوان أبي دواد (ضمن دراسات في الأدب العربي لغوستاف غرونباوم)، ترجمة: د. إحسان عباس وآخرين، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1959م.
_ ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، 1969م.
_ ديوان رؤبة بن العجاج (ضمن مجموع أشعار العرب)، عُني بجمعه وتصحيحه: وليم بن الورد البروسي، 1903م، برلين.
_ ديوان زهير بن أبي سلمى (شرح شعر زهير)، صنعة أبي العباس ثعلب، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1982م.
_ ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق.

_ ديوان الفرزدق، تحقيق: عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، 1936م.
_ ديـوان مالـك ومـتمِّم ابنـي نـويرة اليربـوعي، تـأليف: ابتسـام مرهـون الصـفار، مطبعـة الإرشاد، بغداد 1968.
_ الرماني على سيبويه = شرح كتاب سيبويه (الرسائل الجامعية)
_ السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف ط2، 1980م.
_ سر صـناعة الإعـراب لابـن جنـي، تحقيـق: حسـن هنـداوي، دار القلـم بدمشـق، ط1، 1985م.
_ السيرافي على سيبويه = شرح كتاب سيبويه.
_ شرح أبيـات مغنـي اللبيـب للبغـدادي، تحقيـق: عبـد العزيـز ربـاح ورفيقـه، دار المـأمون للتراث، دمشق 1973م.
_ شرح بانـت سـعاد لابـن هشـام، تحقيـق: سـناء الـريّس، دار سـعد الـدين، دمشـق، ط1، 2008م.
_ شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، ط1، 1990م.
_ شرح الجمل لابن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1999م.
_ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، تحقيق: عبد السلام هارون وأحمد أمين، لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، 1967م.
_ شرح القصـائد التسـع المشـهورات لأبـي جعفر النحـاس، تحقيـق: أحمـد خطـاب، مطبعـة دار الحرية، بغداد، 1973م.
_ شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف 1963م.
_ شـرح الكافيـة للرضـي، تصـحيح وتعليـق: يوسـف حسـن عمـر، منشـورات مؤسسـة الصادق، إيران 1978م.

_ شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي، تحقيق عدد من الباحثين، دار الكتب المصرية، 2006 وما بعدها.
_ شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية، نسخة مصورة، عالم الكتب ومكتبة المتنبي.
_ ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط1، 1980م.
_ ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء اللغة القدامى والمحدثين، لعبد الفتاح البجة، دار الفكر عمّان، ط1، 1998م.
_ كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1977م.
_ كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي علي الفارسي، تحقيق: محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ط1، 1988م.
_ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998.
_ ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني، تحقيق: رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي، دار العروبة بالكويت، ودار الفصحى في القاهرة، 1981م.
_ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة 1386هـ.
_ المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
_ معاني القرآن للأخفش، تحقيق: هدى محمود قُرَّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1990.
_ معاني القرآن للفراء، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد نجاتي، عالم الكتب، بيروت،

ط2، 1980م.
_ معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط1، 1988م.
_ معاني النحو لفاضل السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب ومكتبة أنوار دجلة، بغداد.
_ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط3، 1972م.
_ المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1963م.
_ النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربيّة، الكويت، ط1، 1987م.

الرسائل الجامعية:

_ شرح كتاب سيبويه للرماني (المجلد الأول)، تحقيق ودراسة، إعداد: محمد إبراهيم يوسف شيبة، إشراف: أ.د أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

الأبحاث التي وقف عليها الباحث من الشابكة:

_ ظاهرة الحمل على التوهم في النحو، د. قاسم محمد صالح، جامعة جرش، قسم اللغة العربية (www.riydhalelm.com)
_ العطف على المعنى أو على التوهم، د. ساسي محمد مانيطة، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة السابع من أبريل، ليبيا (mohamedrabeea.net)
_ المخالفة في الإتباع مظاهرها ودلالاتها، د. خديجة فرحان الحميد، دار الجنان للنشر والتوزيع (www.ektab.com)